

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Aqaria
DATE:	08-November-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	60,000
TITLE :	Oil price fall pushes Egypt towards fast-tracking economic reform measures
PAGE:	02
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Staff Report

PRESS CLIPPING SHEET

«سى إن إن مونى» يؤكد:

انخفاض أسعار النفط يدفع مصر نحو تسريع خطوات الإصلاح الاقتصادى

البنك المركزى إن الانخفاض العالمى فى أسعار النفط ساهم بشكل ملموس فى هذا العجز، حيث أثر على عائد الصادرات المصرية التى تراجعت خلال هذا العام بنسبة 15.5٪.

وأضاف التقرير أن سلسلة من تخفيض قيمة العملة قد أفزع العديد من المستثمرين الغربيين، مما تسبب فى هبوط الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلاد إلى مستويات كبيرة، لافتاً إلى أن الاستثمار الأجنبى المباشر حقق فى مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو 2.7 مليار دولار مقابل نحو 2.1 مليار دولار، نتيجة لارتفاع صافى التدفق للداخل للاستثمارات الوازدة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق 1.4 مليار دولار مقابل 1.1 مليار دولار خلال فترة المقارنة وكذا ارتفاع صافى التدفق للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول ليحقق نحو 1.2 مليار دولار.

وأوضح التقرير أن قطاع السياحة الذى يعد غاية فى الأهمية بالنسبة للبلاد تضرر بشكل كبير بسبب الاضطرابات السياسية التى شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، مشيراً إلى أنه وفى الوقت نفسه، قامت مصر بتضييق الخناق على السوق السوداء للعمولات الأجنبية، حيث شكت هذه الخطوة ضرراً للاقتصاد من خلال تسببها فى نقص الدولارات التى

CNN Money

تحتاجها الشركات لاستيراد السلع. وقال التقرير إن مصر تتفاوض حالياً مع البنك الدولى للحصول على قرض بقيمة 3 مليارات دولار لمساعدتها فى التغلب على نقص العملة، مضيفاً أن أغلب المشاورات التى تجريها مصر مع صندوق النقد الدولى يدفع مصر فى اتجاه زيادة الإيرادات الضريبية، وتحسين سياسات سوق العمل ومتابعة «الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية لتعزيز النمو».

وقال التقرير إن مصر فى الوقت الحالى تبدو على استعداد لتدبر أمورها من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية وتدعيم البيئة التشريعية التى تجتذب رؤوس الأموال مع الاعتماد على الخليج للحصول على الدعم المالى عند الضرورة، مضيفاً أن الحكومة المصرية تتوقع استثمار 45 مليار دولار فى الطاقة الجديدة والمتجددة على مدى السنوات العشرة المقبلة. وسلط التقرير الضوء على إعلان موديز بتحسين الاقتصاد المصرى وتحسن المالية العامة للبلاد على الرغم من كونها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالاحتياجات التمويلية الضخمة للحكومة، بجانب المشكلات الهيكلية بالاقتصاد مثل ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والمخاطر السياسية المرتفعة.

وقال: إن النمو الاقتصادى فى مصر خلال 12-18 شهراً القادمة سيكون مدعوماً على الأرجح باستثمارات عامة وخاصة. وعن التحديات المالية التى تواجهها مصر، نقلت موديز عن ستيفن ديك المحلل بالوكالة قوله إن الإصلاحات الاقتصادية والمالية ستساهم فى السيطرة على عجز الموازنة العامة والدين الحكومى بشكل تدريجى "بالرغم من أن احتياجات الحكومة التمويلية لا تزال ضخمة نسبياً".

وقالت «سى إن إن مونى» إن تراجع أسعار النفط على المدى الطويل يجعل من الواضح أن مصر تحتاج إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية التى تهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب مرة أخرى وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد، من أجل الوصول إلى معدلات النمو التى تضعها الحكومة نصب أعينها.

قالت «سى إن إن مونى» فى تقرير حديث لها إن انخفاض أسعار النفط عالمياً سيؤثر على تدفق المساعدات من دول الخليج خلال الأشهر المقبلة بالتزامن مع تكبد العديد من موازنات الدول الفنية بالنفط عجزاً بالموازنة لأول مرة منذ سنوات طويلة.

وأضافت أن الاقتصاد المصرى أمامه تحديات من أجل العودة سريعاً إلى معدلات نمو قوية تمكنه من تقليص معدلات البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

وأشارت إلى أن مصر كانت قبل 3 أعوام من أهم المناطق حول العالم فى استقطاب المستثمرين وجذب رؤوس الأموال بسبب عدد السكان الذى يقارب 90 مليون شخص.

وقال الموقع الأمريكى الشهير إن احتياطات مصر الأجنبية من العملة بلغت بنهاية سبتمبر الماضى نحو 16.3 مليار دولار وهو ما يغطى 3 أشهر فقط من الواردات، حيث تعاني البلاد من تدهور إيرادات السياحة التى كانت تمثل 10 ٪ من التلج المحلى الإجمالى، إضافة إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية من البلاد بسبب عدم الاستقرار.

وأشار التقرير إلى أنه فى ضوء انخفاض أسعار النفط، فإن هناك مخاوف من عدم حصول مصر على دعم مالى على نفس القدر الذى تلقتة على مدى السنوات الماضية، مضيفاً أن المانحين الآن لديهم مشاكلهم الخاصة بهم.

ولفت التقرير إلى أن وكالة «ستاندرد أند بورز» للتصنيف الائتمانى خفضت تصنيف المملكة العربية السعودية فى الأسبوع الماضى، بسبب انخفاض النفط الذى أرقق ميزانية المملكة وجعلها تطرح سندات بقيمة 20 مليار ريال وتلجأ إلى السحب من الإحتياطى العام.

وأشارت إلى أن هذا التخفيض جاء بعد أيام فقط من تحذير صندوق النقد الدولى للمملكة العربية السعودية من أن سعر برميل النفط ربما يظل عند مستويات 50 دولاراً للبرميل لسنوات طويلة.

ولفت الموقع إلى أن تقرير صندوق النقد الدولى أشار إلى أن تحول مصر للتدريسي لسياسة سعر صرف أكثر مرونة من شأنه أن يخدم مصالح البلاد، مضيفاً أن "هذا التحرك" سوف يحسن من توافر النقد الأجنبى ويعزز القدرة التنافسية ويدعم الصادرات والسياحة ويجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، مشيراً إلى أن مصر تحتاج إلى وصول حجم الاستثمار الأجنبى المباشر إلى نحو 25٪ من إجمالى التلج المحلى حتى تستطيع البلاد تحقيق معدلات نمو تتخطى نحو 4٪ التى تستهدفها الحكومة المصرية فى المدى القريب، مشيراً إلى أن مستويات الاستثمار الأجنبى فى الوقت الراهن لا تحقق معدلات النمو التى تسعى إليها الحكومة لخلق فرص عمل وتنشيط عجلة الاقتصاد.

وأشارت «سى إن إن مونى» إلى أن البورصة المصرية شهدت تباطؤاً خلال العام الحالى لتتخفص بنحو 12٪ هذا العام بالمقارنة مع ارتفاع كبير بلغ 30٪ فى العام الماضى، وزيادة بلغت 52٪ فى عام 2012.

ونقلت «سى إن إن مونى» عن وحدة الأبحاث البريطانية «ماركيت» قولها أن تكلفة تأمين السندات المصرية عند أعلى مستوى لها منذ مايو 2014، موضحة أن عجز الميزان الجارى وتراجع الجنيه أمام الدولار جعللا السندات المصرية تمكس مخاطر لم تشهدها منذ 18 شهراً.

وارتفع العجز فى الميزان الجارى خلال العام المالى 2014-2015 إلى نحو 12.2 مليار دولار، مقابل نحو 2.7 مليار دولار فى العام السابق. وقال